الفصل التاسع

استعادة الحقوق*

ممر ملتو

تصف المنتخبات الأدبية الكنفوشيوسية الشخص النموذجي ـ المعلم ـ بأنه «الشخص الذي يواصل القيام بالمحاولة، رغم معرفته بأنها بلا جدوى». وليس من السهل طمس هذه الفكرة في الذكرى الخمسين لتوقيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتقدم تقارير حقوق الإنسان المنتظمة شهادة كافية على هذه الصورة المحزنة، التي تتواصل إلى الآن، وتتضمن القوى الكبرى كما عُهد دائماً. ومن الأمثلة الحالية، نرى أن «الأذى الناتج» عن القصف الأمريكي/البريطاني الأخير للعراق، لم

---

* هذا مقتطف من كلمة ألقيت في محاضرات منظمة العفو الدولية في أوكسفورد، «عولمة الحقوق»، 9 شباط 1999. ستنشر سلسلة المحاضرات كاملة في عولمة الحقوق، ماثيو جيبني وآخرون، قيد الصدور.

يلفت إلا القليل من الانتباه[1]، والذي تم مترافقاً مع القصف الجائر لمصنع أدوية أفريقي رئيسي قبل بضعة أشهر، وأمور تافهة أخرى.

وهي أمور تافهة، إذا نُظر إليها إزاء خلفية من المآثر الأخرى: في «الفناء الخلفي» لواشنطن مثلاً، كانت الصحافة الليبرالية تمنح « لريغن وشركاه علامات جيدة» بسبب دعمهم لإرهاب الدولة في السلفادور، حين وصل إلى أوجه في أوائل الثمانينيات، ولحثهم على إرسال المزيد من المساعدة العسكرية «للفاشيين على النمط اللاتيني... بغض النظر عن عدد الذين قتلوا» لأن «هناك أوليات أمريكية أهم من حقوق الإنسان في السلفادور»، ويجب أن تُعاد نيكاراغوا إلى «النموذج السائد في أمريكا الوسطى»، للسلفادور وغواتيمالا، في «ترتيب إقليمي يفرضه جيران نيكاراغوا»، الدول الإرهابية، التي كانت منشغلة آنذاك بذبح سكانها بمساعدة أمريكية[2]. وهذه التعليقات هي من القطاعات اليسارية الليبرالية؛ أما الأخرى فتتبنى موقفاً أكثر قسوة.

---

1. رويترز، «وكالات الأمم المتحدة تتحدث عن الأضرار في العراق»، نيويورك تايمز، 7 كانون الثاني، 1999؛ بتسي بيسيك، «الغارات تقصف المدارس والمستشفيات العراقية»، واشنطن تايمز، 8 كانون الثاني، 1999.
2. نيو ريببليك، افتتاحيات، 2 أيار 1981؛ 2 نيسان، 1984. توم ويكر، نيويورك تايمز، 14 آذار، 1986؛ افتتاحية، واشنطن بوست ناشيونال ويكلي، 1 آذار، 1986. حول مراجعات للطيف وصلت إلى الجمهور العام انظر: أوهام ضرورية، وردع الديموقراطية.

التأويلات مختلفة وبعيدة قليلاً. ناقش مؤتمر نظمه اليسوعيون في السلفادور مشروع الدولة الإرهابي، الذي وصل إلى أوجه في الثمانينيات، واستمراره، منذ ذلك الوقت، من خلال السياسات الاجتماعية، والاقتصادية، التي فرضها المنتصرون. أشار تقريره إلى تأثير «ثقافة الإرهاب» المتبقية في «تدجين توقعات الأغلبية إزاء بدائل مختلفة عن بدائل الأقوياء»[3]. وكان الإنجاز الكبير للعمليات الإرهابية هو تدمير الآمال التي استيقظت في السبعينيات، والتي ألهمها التنظيم الشعبي في أنحاء المنطقة، وخلع ديكتاتورية سوموزا، و«الخيار المفضل للفقراء» الذي تبنته الكنيسة، التي عوقبت بقسوة بسبب هذا الانحراف عن السلوك الجيد.

إن تقرير اليسوعيين قابل للتعميم على جزء كبير من العالم الثالث؛ وعلى رقم يتنامى في الوطن، بما أن نموذج العالم الثالث عن مجتمع منقسم إلى طبقتين قد تم تدويله. وتم التعبير عن العالم الواقعي في ملاحظات للأمين العام لأنكتاد، التي تم تأسيسها «لخلق نظام تجاري عالمي ينسجم مع تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية». كان ممثلاً للأمم المتحدة في الذكرى الخمسين للنظام التجاري (الغات ومنظمة التجارة العالمية،

3. خوان هرناندیث، إنفيو UCA، (الجامعة اليسوعية، ماناغوا)، آذار 1994 . انظر: ف 1و5 و6 و7 من هذا الكتاب، حول السياق التاريخي.

الخ)، وعلق قائلاً: «يجب ألا يُخدع أحد بالجو الاحتفالي لهذه الاحتفالات. في الخارج هناك الألم المبرِّح والخوف، وغياب الأمان حيال الوظائف، وما وصفه ثورو بـ «حياة من اليأس الهادئ»[4]. تلقى الحدث تغطية إعلامية واسعة، لكن وسائل الإعلام فضلت الجو الاحتفالي في الداخل.

تمت تغطية النتائج التدميرية لإعصار ميتش في تشرين الأول 1998 بشكل حي، لكن لم تُنقل جذورها في «المعجزة الاقتصادية»، التي أسسها «الفاشيون على النمط اللاتيني» بتوجيه من خبراء أمريكيين: نموذج تنمية قاد إلى «مستوى عال من البؤس والمحسوبية تجاه الأقلية، بينما امتلكت الأغلبية الحد الأدنى للحياة»، كما علق أسقف محافظ من هندوراس، شاجباً البرامج الجديدة التي ستطيل من الكارثة. واقتبس كلامه، في نقاش نادر لأسبابها، صحفي متمرس من أمريكا الوسطى، علق قائلاً: إن الجيوش التي دربتها الولايات المتحدة قضت على آمال التغيير، و«سببت اختفاء جميع المؤيدين الصريحين للمشاركة في الأرض»، مع مئات الآلاف من الآخرين[5].

---

4. روبن ريكوبيرو؛ بيان نُشر في انبعاث العالم الثالث (بينانغ، 1998).

5. بول جيفري، ناشيونال كاثوليك ريبورتر، 11 كانون الأول، 1998، يذكر الأسقف الهندوراسي أنجل جاراتشانا. حول تأثير استئصال الغابات، وبرامج التنمية الأمريكية، انظر أيضاً: سارا سيلفر، «زارعو البن يجدون أن الأقل هو الأكثر»، أوستن أمريكان ستيتسمان، 27 كانون الأول 1998؛

إن الصورة الكاملة مخيفة أكثر، ومرشدة، لكنني سأضعها جانباً.

تمت مراجعة التأثير المباشر للإعصار في مجلة تعنى بالأبحاث، تصدر عن الجامعة اليسوعية في ماناغوا. يسأل المحلل: «هل ميتش متحيز طبقياً؟» لقد أحدث الإعصار تأثيراً مدمراً على المزارعين الفقراء، الذين دُفعوا إلى أكثر المناطق هشاشة على المستوى الإيكولوجي، تلك الأقل ملاءمة للزراعة»: مثلاً، إلى بوسولتيجا، موقع انهيار التربة الإجرامي، الذي أرعب العالم. إلى منطقة، مصفاة سان أنطونيو، على بعد بضعة أميال، وهي «أحد أسواق نيكاراغوا الاقتصادية الأكثر رمزية»، نجحت، بشكل جيد، كما فعلت صناعات تصدير التربة بعامة، مستفيدة من الأمطار على التربة الخصبة التي تحتكرها. ودمرت إنتاج المحصول الرئيسي (الذرة والبقول)، مما شكل كارثة للمزارعين، والسكان بعامة. وتم توجيه إعادة البناء إلى تضخيم الفروق نفسها في «نيكاراغوا جديدة» محترمة جداً بسبب نموها الاقتصادي المؤثر، بينما كان السكان يهبطون إلى الدرك الذي هبطوا إليه في هاييتي. ويشمل هذا أموالاً من الخارج، بالإضافة إلى المؤسسات المحلية، التي أعيدت

دودلي ألثاوس، «استئصال الغابات أسهم في مأساة سببها ميتش في هوندوراس، كما يزعم الخبراء»، هوستون كرونيكل، 30 كانون الأول، 1998 (سنترال أمريكان نيوزباك، كانون الأول ـ كانون الثاني، 1999).

صياغتها لتلبي متطلبات المؤسسات المالية العالمية. وتم توجيه الدَّين، والبحث، والسياسة، بعامة، وأكثر من قبل، لتقديم «خدمات حصرية لأولئك الذين يستطيعون أن يدفعوا لهم»، مدمرين ما تبقى من الإصلاح الزراعي. إن «التحيز الطبقي» للإعصار وآثاره ليست «إرادة إلهية، أو لعنة أسطورية ضد الفقراء»، وإنما «نتيجة عوامل اجتماعية، واقتصادية، وبيئية ملموسة جداً»[6]. ويمكن تعميم القصة مرة أخرى على كثير من العالم.

وكان من التأثيرات الجانبية للإعصار بعثرة عشرات الآلاف من الألغام الأرضية، والتي هي تذكار للعنصر النيكاراغوي لحروب واشنطن الإرهابية في الثمانينيات. ولحسن الحظ، أرسل فريق من خبراء نزع الألغام للمساعدة، من فرنسا. ونقلت الحقائق في الصحف المعادية للعنف[7]. أما غياب الاهتمام بمكان أكثر وضوحاً ليس مفاجئاً إذا ما نظرنا إلى رد الفعل على انتهاكات أكثر عنفاً لحقوق الإنسان من نوع مشابه، تتواصل فيما

---

6. فريق نيتلابان ـ إنفيو، «وقت للفرص وللانتهازيين»، إنفيو، كانون الثاني 1998. انظر أيضاً: ديفد غونزاليس، «ميتش من؟ الولايات المتحدة تؤخر رحلات المساعدة؛ المساعدة للكونترا من خلال إكسبرس، غوث الكارثة بالقارب»، نيويورك تايمز، 16 كانون الأول، 1988، قسم نيويورك سيتي، 27.

7. رويترز، «الفرنسيون سينزعون الألغام الأرضية»، بيس ورك (كامبردج، كانون الأول 1998).

نلتقي. وربما كان المثال الأقوى هو ضريبة الموت الناجمة عن الأسلحة المضادة للأفراد التي تملأ سهل جارز في لاوس، التي كانت مسرح أعنف قصف للأهداف المدنية في التاريخ، كما يبدو، والأكثر قسوة كما يُقال: وهذا الهجوم العنيف على مجتمع فلاحي فقير قليل إذا ما قورن بحروب واشنطن في المنطقة.

حقوق جديدة؟

لنعد إلى الخلفية العامة التي تكتسب فيها الحقوق، التي بُحث عنها، حياتها، وجوهرها.

افتتح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أراضي جديدة من نواح مهمة. أغنى مملكة الحقوق المعلن عنها، وشمل جميع الأشخاص بها. وفي دراسة قانونية مهمة جداً، في الذكرى الخمسين، علقت بروفيسورة القانون في هارفارد، ماري آن جليندون، أن الإعلان «ليس عولمة لحقوق الإنسان التقليدية، التي تنتمي إلى القرن الثامن عشر، فحسب، وإنما هو جزء من «لحظة» جديدة في تاريخ حقوق الإنسان... تنتمي إلى أسرة أدوات الحقوق لما بعد الحرب العالمية الثانية، التي حاولت أن تطعم جذع شجرة الحرية بالعدالة الاجتماعية»، وخاصة المادتين 22 و27، «عمود» الإعلان، «الذي يرفع إلى موقع الحقوق الأساسية عدة حقوق جديدة، اقتصادية، واجتماعية،

وثقافية». ومن العدل أن نُعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان خطوة أخرى نحو «استعادة الحقوق»، التي ضاعت بسبب «الغزو والطغيان»، ووعدت «بحقبة جديدة للسلالة البشرية»، متذكرين آمال توماس هوبز، منذ قرنين[8].

وتشدد جليندون أيضاً على أن الإعلان وثيقة متكاملة: ليس فيه مكان للطلب «النسبي»، الداعي إلى أن يتم إنزال حقوق معينة إلى مرتبة ثانوية، في ضوء «القيم الآسيوية»، أو أية حجة أخرى.

وتم التشديد على النتائج نفسها في دراسة لنظام حقوق الإنسان، أصدرتها الأمم المتحدة، في الذكرى الخمسين لميثاقها، وفي إسهامها الأول في المؤتمر العالمي الأول حول حقوق الإنسان، في فيينا، في حزيران من عام 1993. وفي تصريحه الذي افتتح المؤتمر شدد الأمين العام «على أهمية مسألة ترابط جميع حقوق الإنسان». وحين قدم مجلد الذكرى الخمسين قال: إن مؤتمر فيينا «شدد على أن العمل من أجل تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحمايتها،

8. ماري آن جليندون، «معرفة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، نوتردام لو ريفيو 5، (1998). بين، حقوق الإنسان، الجزء الثاني، 1792. بروس كوكليك، تحرير، توماس بين: الكتابات السياسية (جامعة كامبردج، 1998)

يمتلك أهمية تعادل أهمية العمل من أجل الحقوق المدنية، والسياسية»[9].

وتبنّى الفاتيكان موقفاً مشابهاً في إحيائه للذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي رسالته التي وجهها في يوم رأس السنة في 1999، شجب البابا يوحنا بولس الثاني الماركسية، والنازية، والفاشية، والإيديولوجية، التي «ليست أقل ضرراً»، إيديولوجية «الاستهلاك المادي»، التي تعد فيها «المظاهر السلبية التي تؤثر بالآخرين غير مهمة بشكل كامل»، وقال: إن «الأمم والشعوب» تفقد «حق المشاركة في القرارات التي غالباً ما تعدل حياتها على نحو عميق». فآمالها «تحطمت بوحشية» بسبب ترتيبات السوق، التي «تتركز فيها القوة المالية، والسياسية»، بينما تتذبذب الأسواق المالية بشكل شاذ، «ويمكن التلاعب بالانتخابات». إن الضمانات من أجل «الخير العام الكوني، وممارسة الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، «والتطوير المدعوم للمجتمع»، يجب أن تكون العنصر الجوهري «لرؤية جديدة للتقدم الكوني في التضامن»[10].

---

9. الأمم المتحدة وحقوق الإنسان 1945. 1995، المجلد السابع، سلسلة بلو بوكس للأمم المتحدة (الأمم المتحدة: نيويورك، قسم المعلومات العامة، 1995).

10. «احترام حقوق الإنسان، سر السلام الحقيقي». انظر: آرثر جونز: «البابا يعد النزعة الاستهلاكية تهديداً لحقوق الإنسان، «ناشيونال كاثوليك

إن نسخة فاترة من «علم لاهوت ما بعد التحرر» للفاتيكان، كما تُدعى، مقبولة في سوق الأفكار الحرة، على عكس علم لاهوت التحرير، الذي تحل مكانه. فالهرطقة الأخيرة «انقرضت تقريباً»[11]، كما يخبرنا المعلقون. ووضعت الأشكال المنقرضة في مكانها المناسب في التاريخ، مع كبير الأساقفة الذي افتتح اغتياله العقد المخيف من حرب واشنطن ضد الكنيسة، ووقحين آخرين، والمفكرين اليسوعيين البارزين، الذين حدد اغتيالهم على يد «الفاشيين على النمط اللاتيني»، المدعومين من أمريكا، نهاية هذه الكنيسة. ويختلف علماء اللاهوت في مظهر نقدي معين: «الخيار المفضل للفقراء»، الذي انقرض نوعاً ما، شجع الفقراء على المشاركة في صياغة

ريبورتر، 8 كانون الثاني، 1999. غطيت الرسالة في الصحافة القومية بإيجاز ولكن تم تجاهل محتواها على نطاق واسع (واشنطن بوست، ونيويورك تايمز، 2 كانون الثاني، 1999؛ الجملة الأخيرة لتقرير نيويورك تايمز لمحت إلى المحتوى). ولقد تلقت رسالة الفاتيكان بعض الذكر المحدود في البداية. وعثر بحث في المعطيات على إشارات مبعثرة، وبينها واحدة في الصحافة القومية: رويترز، نيويورك تايمز، 16 كانون الأول، 1998. وتلقت المسائل العامة بعض التغطية حين زار البابا المكسيك بعد بضعة أسابيع. انظر: أليساندرا ستانلي، «البابا يعود إلى المكسيك بهدف جديد: الرأسمالية»، نيويورك تايمز، 22 كانون الثاني، 1999؛ أيضاً 24 كانون الثاني، 1999. ريتشارد تشاكون، وديبغو ريبادينيرا، بوسطن جلوب، و24 و25 كانون الثاني، 1999.

11. ستانلي، نيويورك تايمز، 22 كانون الثاني، 1999.

عالمهم الاجتماعي الخاص، بينما النسخة المسموحة من الاستبدال تطلب منهم أن يتوسلوا إلى الأغنياء والأقوياء كي يمنحوهم بعض الفتات فحسب. في النسخة المسموحة، يجب على الكنيسة أن «توقظ ضمير» الأغنياء، والأقوياء، وترشدهم إلى «القيم الكاثوليكية في الكرم، والتضحية بالذات»، بدلاً من تنظيم جماعات قاعدة مسيحية يمكن أن تقدم للناس طريقة لممارسة «حق الاشتراك في القرارات، التي غالباً ما تعدل، بشكل عميق، طريقتهم في الحياة»، والذي تحول إلى التماس من أجل حكم أكثر كرماً بعد مروره في المصافي العقائدية.

وترى جليندون أن النقاش الحالي مخطئ في افتراضه أن الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، ضُمِّنتْ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان «كتنازل للسوفيات»: على العكس، كان الدعم «عريض القاعدة جداً». يمكن أن نتذكر أن مثلاً كهذه كانت متأصلة جداً في القوى الشعبية المعادية للفاشية في أوروبا، وفي العالم الاستعماري، وبين سكان الولايات المتحدة كذلك. وكانت هذه الحقائق مزعجة جداً للنخب السياسية والاقتصادية الأمريكية، التي كانت تمتلك رؤية مختلفة للعالم، التي كانت تنوي تأسيسه. وعبرت عن قلقها من «الخطر الذي يواجه الصناعيين» في الوطن من «القوة السياسية، التي حققتها الجماهير حديثاً»، ومن «التطلعات الجديدة» بين الشعوب في الخارج، التي «اقتنعت أن المستفيدين الأوائل من

تنمية مصادر الثروة لبلد ما يجب أن يكون شعب هذا البلد»، وليس المستثمرين الأمريكيين. وتشكل الخطوات، التي اتُخذتْ لدرء هذه المخاطر، موضوعات رئيسية لتاريخ ما بعد الحرب، وهذه مسائل يجب أن أضعها جانباً الآن، رغم صلتها الواضحة بالموضوع.

كان هناك البعض، بالطبع، ممن رفضوا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باحتقار، وعدّوه «مجموعة من العبارات الورعة»، وكانت هذه الملاحظة، التي غالباً ما اقتبسها المبعوث السوفياتي أندريه فيشنسكي، الذي يجب ألا يعوقنا سجله الخاص؛ أو عُدَّ كـ «رسالة إلى سانتا كلوز... لا الطبيعة، ولا التجربة، ولا الاحتمال تنفخ حياة في هذه القائمة من الألقاب»، التي لا تخضع لأية قيود سوى قيود الذهن، والذوق، بالنسبة لمؤلفيها في هذه الحالة، كما قالت سفيرة ريغن إلى الأمم المتحدة، جين كيركباتريك، مزدرية الفقرات الشرطية الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبعد بضع سنوات، وصف السفير موريس آبرام أفكاراً كهذه بأنها «ليست أكثر من إناء فارغ يمكن أن تُسكب فيه آمال غامضة، وتوقعات خائبة»، «تحريض خطير»، وحتى مناف للطبيعة». كان آبرام يتحدث في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، شارحاً رفض واشنطن لحق التنمية، الذي شدد على ضمان «حق الأفراد، والجماعات، والشعوب بأن تشارك في

التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية المستمرة، وأن تسهم فيها، وتتمتع بها، والتي يمكن أن تتحقق فيها، بشكل كامل، جميع الحقوق الإنسانية، والحريات الأساسية». لكن الولايات المتحدة وحدها استخدمت حق النقض ضد الإعلان، وبهذا نقضت، ضمنياً، مواد الإعلان، الذي شاركت في إعادة صياغته بدقة[12].

ورغم هجوم النسبيين إلا أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يستحق الدفاع عنه. ولكن دون أوهام: كانت الدولة الأقوى في العالم قائداً للمعسكر النسبي، وحتى داخل الفئة الفرعية لحقوق الإنسان، التي تتظاهر بأنها تؤيدها، «هناك نموذج ملح، وواسع الانتشار» من الانتهاكات، كما قالت منظمة العفو الدولية في مراجعة حديثة[13].

---

12. اقتباس من فيشينسكي أورده ديفد ماناسيان، «قانون حقوق الإنسان: ضمير البشرية»، مجلة إيكونوميست، 5 كانون الأول، 1998؛ اقتباس من كيركباتريك قام به جوزف رونكا، «حقوق الإنسان»، في آر. إدواردز، مع آخرين، موسوعة العمل الاجتماعي (واشنطن دي سي، NASW، 1995). انظر أيضاً: رونكا، حقوق الإنسان والسياسة الاجتماعية في القرن الواحد والعشرين، مطبعة جامعة أمريكا، 1992، و«قليلاً من التواضع، من فضلكم»، هارفارد إنترناشيونال ريفيو (صيف 1998). موريس آبرام، إفادة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، البند 8، «حق التنمية»، 11 شباط، 1991.

13. منظمة العفو الدولية ـ لندن، الولايات المتحدة الأمريكية، حقوق للجميع (تشرين أول 1998). انظر: مقابلة مع بيير ساني، الأمين العام لـ AI،

النظام الاقتصادي وحقوق الإنسان

يشكل نظام حقوق الإنسان أحد الأعمدة الثلاثة، المترابطة، للنظام العالمي الجديد، الذي أسسه المنتصرون في أعقاب الحرب العالمية الثانية. والثاني هو النظام السياسي، الذي تبلور في ميثاق الأمم المتحدة؛ والثالث هو النظام الاقتصادي، الذي صيغ في بريتون وودز. فلنلق نظرة موجزة على مكونات النظام الدولي المخطط، هذه، مركزين على بعد حقوق الإنسان.

عمل نظام بريتون وودز في أوائل السبعينيات، وهي فترة دعيتْ أحياناً بـ «العصر الذهبي» للرأسمالية الصناعية في فترة ما بعد الحرب، واتسمت بنمو مرتفع للاقتصاد، وتقدم في تحقيق الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكانت هذه الحقوق تهم بشكل رئيسي مزارعي بريتون وودز، وكان توسيعها، أثناء العصر الذهبي، إسهاماً في ترجمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من «عبارات ورعة»، و«رسالة إلى سانتا كلوز»، إلى واقع جزئي، على الأقل.

وكان أحد المبادئ الرئيسية لنظام بريتون وودز هو تنظيم النقد، وحرَّض على هذا، بشكل كبير، الفهم بأن التحرير يمكن

أجراها دينيس برنشتاين ولاري إيفيرست، مجلة زيد (كانون الثاني 1999)، انحراف نادر عن الرفض العام، بعيد في الطرف المنشق.

أن يخدم كسلاح قوي ضد الديموقراطية، ودولة الرفاهة، ويسمح للرأسمال النقدي أن يصبح «مجلس شيوخ حقيقي»، يستطيع أن يفرض سياساته الاجتماعية، ويعاقب أولئك الذين ينحرفون برأس المال الهارب. فككت إدارة نيكسون النظام بالتعاون مع بريطانيا، ومراكز مالية أخرى. ولم تفاجئ النتائج واضعي هذا النظام.

أما بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، فقد اتسمت تلك الفترة، منذ ذلك الوقت، بنمو أكثر انخفاضاً، وبتقويض للعقد الاجتماعي، وكان هذا ملحوظاً في الولايات المتحدة، وبريطانيا. كان انتعاش التسعينيات في الولايات المتحدة أحد أضعف الانتعاشات منذ الحرب العالمية الثانية، وفريداً في تاريخها، بحيث أن أغلبية السكان بالكاد انتعشت حتى في أوج دورة العمل الأخيرة في 1989، ناهيك عن تلك التي حدثت قبل عقد. إن الأسرة النموذجية تعمل خمسة عشر أسبوعاً في العام، وهذا أعلى من المستوى الذي كان قائماً منذ عشرين عاماً، بينما راوح الدخل والثروة مكانهما أو انخفضا. أما الواحد بالمائة، الذين في القمة، فقد حققوا أرباحاً طائلة، وسجل العشرة بالمائة، الذين في القمة، مكاسب، بينما بالنسبة لمجموعة العشرة الثانية، فإن القيمة الصافية ـ الأرصدة ناقص الدين ـ فقد انخفضت أثناء انتعاش التسعينيات. أما اللامساواة، التي انخفضت باطراد أثناء العصر الذهبي، فعادت إلى مستويات ما

قبل البرنامج الجديد. وترتبط اللامساواة بساعات العمل. ففي 1970، كانت الولايات المتحدة مشابهة لأوروبا في الفئتين، لكنها الآن تبرز العالم الصناعي في كلتيهما، وتقريباً بهوامش واسعة. إنها وحيدة في الافتقار إلى عطلة مدفوعة الأجر يكفلها القانون. أما الاشتراك الحكومي العلني في جرائم الشركات، أثناء عهد ريغن، الذي تم التحدث عنه أحياناً، بشكل صحيح، في صحافة الأعمال، واستمر منذ ذلك الوقت، فقد قضى، بشكل كبير، على حقوق العمال. وتواصل كل هذا في صراع مباشر مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أي، مع الأجزاء التي رفضتها النسبية السائدة[14].

تحدثت الصحافة، بانتظام، عن عصر من «ازدهار لا يضاهى تقريباً»، في الولايات المتحدة، يجب أن تتطلع أوروبا

14. لورنس ميشيل، جارد برنشتاين، جون شميت، حالة أمريكا العاملة 1998. 1999 (مطبعة جامعة كورنيل، 1999). حول اللامساواة، ساعات العمل، الوصاية القانونية، انظر: حالة أمريكا العاملة، وفينياس باكساندال، ومارك بريسلو: الدولارات والعقل، كانون الثاني ـ شباط، 1999 (يذكر منظمة التعاون، والتنمية الاقتصادية، مراقبة التوظيف السنوية، 1998). العشر الثاني، بحث إدوارد وولف الذي ذكره آرون برنشتاين، «مد منخفض لا يخفض جميع القوارب»، بزنس ويك، 14 أيلول، 1998. حول الإجرام الريغاني انظر: الفصل العاشر من هذا الكتاب. حول قتل الشركات للبشر في إنكلترا وحصانتها انظر: جاري سلابر، دم في المصرف، آشغيت، 1999.

إلى محاكاته، وعن «اقتصاد أمريكي ناجح جداً»[15]. واستندت التقارير، بشكل رئيسي، إلى «عودة رأس المال الذي حققته الشركات الأمريكية»، التي كانت بالفعل «ضخمة»، كما كانت صحافة الأعمال تهلل في عهد كلينتون، وإلى الازدياد الكبير في أسعار البورصة، الذي حقق ازدهاراً ملحوظاً للواحد بالمائة من الأسر، التي تملك تقريباً نصف البورصة، وللعشرة بالمائة في القمة، الذين يمتلكون ما تبقى، والذين هم، بشكل مشترك، مستفيدون من 85٪ من أرباح قيمة الرصيد في «اقتصاد الحكاية الخرافية». لكن الأفعال الجيدة لا تمر دون انتباه. فالرئيس كلينتون «شُبِّه بمارتن لوثر كينغ، جي آر، واحتفي به في مؤتمر في وول ستريت»، في منتصف كانون الثاني من عام 1999، كما روت الصحف، وذكرت الصحف رئيس بورصة نيويورك، الذي «قال للرئيس كلينتون: إن الدكتور كينغ كان بالتأكيد يبتسم للحشد»، في الذكرى السنوية لكينغ، معترفاً بكم أفاد كلينتون «زاويتي الصغيرة في مانهاتن الجنوبية»[16].

وكانت حالة زوايا أخرى صغيرة مختلفة نوعاً ما.

---

15. بين كثير من الأمثلة الحالية، جيرالد بيكر، إف تي، 14 كانون أول، 1998، والذي يشير أيضاً إلى عيوب كبيرة في المعجزة؛ ريد إيبلسون، نيويورك تايمز، 2 كانون الثاني 1999.

16. جيمس بينيت، «في مؤتمر حول تنوع وول ستريت، الرئيس يجد بورصته الخاصة محلقة»، نيويورك تايمز، 16 كانون الثاني، 1999.

ونسبت الحكاية الخرافية جزئياً إلى «غياب أمن أكبر لدى العامل»، من قبل الرئيس الاحتياطي الفيدرالي آلان جرينسبان، الذي أورد نسبة مضاعفة تقريباً من العمال الذين يخشون التسريح في الصناعات الكبرى من 1991 إلى 1996. وكشفت دراسات أخرى أن 90٪ من العمال مهتمون بأمن الوظيفة. ففي مسح للعمال تم في 1994، قال 97٪ من المجيبين أن محاولات الحصول على تمثيل نقابي من المحتمل أن تقود إلى تسريح، وقال 41٪ من العمال غير النقابيين أنهم يعتقدون أنه من الممكن أن يفقدوا عملهم إذا حاولوا القيام بعمل تنظيمي. ويرى علماء اقتصاد العمل، بعامة، أن الانخفاض في التمثيل النقابي عامل مهم في مراوحة الأجور في مكانها، أو انخفاضها، وفي تدهور أوضاع العمل[17].

وتخبر استطلاعات الرأي أيضاً عن «ثقة المستهلك؛ التي عدلها، على أي حال، تعليق يقول: «إن التوقعات تراجعت». وعلق مدير مركز المسح في جامعة ميشيغان قائلاً:

17. آلن جرينسبان في اقتباس من إدوارد هيرمان من 22 تموز، 1997، جلسات استماع الكونغرس، «تهديد العولمة»، نيو بوليتيكس 26 (شتاء 1999). جين كورتيز، «في أية طريق تتجه الأجور»، بزنس ويك، 21 أيلول، 1998. مسح 1994، روبرت بولن وستيفاني لوس، أجر العيش، نيو برس، 1998. حول العمل النقابي والأجور، انظر: ميشيل، حالة أمريكا العاملة، ودراسات أولى في هذه السلسة التي تصدر كل سنتين عن مؤسسة السياسة الاقتصادية.

«يبدو الأمر قليلاً وكأن الناس يقولون: لا أكسب ما يكفي كي أتدبر أمري، ولكن الأمر ليس سيئاً كما يجب أن يكون، بينما في الستينيات فكروا: كم ستصبح الأمور جيدة؟»[18].

كانت حقبة ما بعد بريتون وودز كارثة بالنسبة «للعالم النامي»، رغم أن البعض نجا، مؤقتاً على الأقل، برفضه «للدَّين»، الذي تعرفه الأسواق، بشكل أفضل، كما يعبر عالم الاقتصاد الرئيسي للبنك الدولي. يشير إلى أن «المعجزة الشرق آسيوية»، والتي «لا سابق لها في التاريخ»، تحققت بسبب ابتعادها الهام عن الصيغ الموصوفة، رغم أن نجمتها الصاعدة، كوريا الجنوبية، تعرضت لأذى كبير بعد الموافقة على تحرير النقد في أوائل التسعينيات، وهذا عامل مهم في أزمتها الحالية، كما يعتقد هو، وكثيرون من المحللين الآخرين، وخطوة نحو «الأمركة اللاتينية». وتمارس نخبة أمريكا اللاتينية ظلماً، «وإحساساً أضعف بالجماعة أكبر بكثير مما يوجد بين نظيراتها من الدول الشرق آسيوية القومية»، وهي «مرتبطة أكثر بالتمويل الأجنبي المرتفع»، وهذه عوامل تدخل في «محاكاتها الشرهة للاستهلاك الأوروبي والأمريكي، المرتفع جداً، والثقافة الرفيعة»، كما يقول عالم الاقتصاد الدولي ديفد فليكس. «ومكنت الثروة الجوالة أيضاً أثرياء أمريكا اللاتينية من أن ينقضوا

18. لويس يوتشيتيل، «إعادة تأهيل الصباح في أمريكا، نيويورك تايمز، 23 شباط، 1997.

الضرائب التصاعدية، ويحدوا من الإنفاق على التعليم الأساسي، والثانوي، بينما كانوا ينتزعون معونات كريمة من الدولة حين يعانون من الضغط المالي»، وهذه سمة نموذجية من سمات عقيدة السوق الحرة طوال قرون[19].

في تاريخه المحترم جداً للنظام النقدي الدولي، يبين باري إتشينجرين اختلافاً حاسماً بين الطور الحالي لـ «العولمة»، وحقبة ما قبل الحرب العالمية الأولى، التي تشبهه جزئياً[20]. في ذلك الوقت لم تكن سياسة الحكومة قد سُيِّست بعد بحق التصويت الذكوري الكوني، ونشوء نقابات العمال، وأحزاب العمال البرلمانية. ولهذا السبب، إن الكلف الكبيرة للاستقامة المالية، التي فرضها «مجلس الشيوخ الفعلي»، يمكن تحويلها إلى الشعب. لكن الترف لم يعد متاحاً في حقبة بريتون وودز الأكثر ديموقراطية، وهكذا «حلت مكان القيود على حركية رأس المال قيود على الديموقراطية كمصدر للابتعاد عن ضغط السوق». من

---

19. جوزف ستيغليتز، « بعض الدروس من معجزة شرق آسيا»، وورلد بانك ريسيرش أوبزيرفر، آب 1996؛ أجندة للتنمية في القرن الواحد والعشرين»، التقرير السنوي للبنك الدولي حول علم اقتصاد التنمية (البنك الدولي، 1998)؛ محاضرات وايدر السنوية، جامعة الأمم المتحدة والمؤسسة العالمية لأبحاث علم اقتصاد التنمية، أيار 1997. ديفد فيليكس، «هل الدفع نحو عولمة السوق الحرة يتوقف؟» لاتين أمريكان ريسيرش ريفيو، 1998.

20. إيتشينجرين، عولمة رأس المال: تاريخ الأنظمة النقدية العالمية، مطبعة جامعة برينستون، 1996.

الطبيعي، بالتالي، أن يترافق تفكيك النظام الاقتصادي لما بعد الحرب مع هجوم حاد على الديموقراطية الحقيقية، ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من قبل الولايات المتحدة، وبريطانيا، بشكل رئيسي.

ثمة الكثير مما يمكن قوله عن هذه الموضوعات، ولكن فيما يتعلق بمظاهر حقوق الإنسان، تبدو الحقائق واضحة بشكل معقول، ومنسجمة مع توقعات مؤسسي نظام بريتون وودز.

النظام السياسي وحقوق الإنسان

إن العمود الثالث للنظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي ينتصب إلى جانب نظام بريتون وودز الاقتصادي الدولي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو ميثاق الأمم المتحدة. إن مبدأه الأساسي هو أن التهديد، أو استخدام القوة ممنوع، إلا حين يجيزه مجلس الأمن الدولي، بشكل محدد، أو دفاعاً عن النفس ضد هجوم مسلح، إلى أن يتدخل مجلس الأمن (وفقاً للمادة 51). وليست هناك آلية تنفيذ، بصرف النظر عن الدول الكبرى، وبشكل حاسم الولايات المتحدة. لكن واشنطن ترفض، بوضوح، مبادئ الميثاق، في ممارساتها، وعقيدتها الرسمية، كما قلتُ سابقاً.

إن إطار النظام العالمي لم يعد يوجد منذ وقت طويل، حتى في كلمات، بما أن اللغة أصبحت غير ملائمة جداً

للدعم. فالمبدأ المتفق عليه هو حكم القوة. أما المحنكون فيفهمون أن الاحتكام إلى الالتزامات القانونية، والمبدأ الأخلاقي، هو شرعي كسلاح ضد أعداء منتقين، «أو، «لتمويه مواقفنا بموقف أخلاقي مستمد من مبادئ أخلاقية عامة جداً»، كما يقول دين أتشيسون. لكن لا شيء أكثر من ذلك. ويجب ألا ينظر بخفة إلى مستوى الدعم لهذا الموقف بين القطاعات المتعلمة. فالمعاني الضمنية لحقوق الإنسان لا تتطلب أي تعليق.

بإيجاز، من بين الأعمدة الثلاثة للنظام الدولي لما بعد الحرب، انهار اثنان بشكل كبير هما نظام بريتون وودز، والميثاق. أما الثالث، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فيبقى، إلى حد كبير، «رسالة إلى سانتا كلوز»، كما يرى قادة الحملة النسبية.

حقوق لمن؟

كان الإبداع الرئيسي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان توسيع الحقوق لتشمل جميع الأشخاص، أي الأشخاص الذين من لحم ودم، كما أشير على نطاق واسع. أما العالم الحقيقي فيختلف جذرياً. ففي الولايات المتحدة، يُعرَّف مصطلح «شخص» رسمياً بأنه يعني «فرداً، وفرعاً، وشراكة، ومجموعة مرتبطة، وجمعية، وعقاراً، ووديعة، وشركة أو منظمة أخرى

(سواء كانت منظمة تحت قوانين أية دولة أم لا)، أو أي كيان حكومي»[21]. إن هذا المفهوم «للشخص» كان سيصدم جيمس ماديسون، وآدم سميث، أو آخرين يمتلكون جذوراً فكرية في التنوير، والليبرالية الكلاسيكية. لكنه يسود، ملقياً ظلاً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان البعيد عن مقاصد أولئك الذين صاغوه ويدافعون عنه.

ومن خلال فعالية قضائية جذرية، مُنحت حقوق الأشخاص «لكيانات قانونية جماعية»، كما يدعوها بعض المؤرخين القانونيين؛ وبشكل أكثر ضيقاً، «لهيئات مدرائها»، وهذا نوع من «الاستبداد الجديد»، الذي صنعته المحاكم[22]. فالأشخاص الخالدون، الذين خلقوا حديثاً، والمحميون من التفتيش، من خلال هبة الحقوق الشخصية، يديرون الأسواق المحلية، والعالمية، من خلال عملياتهم الداخلية، أي «تحالفاتهم الاستراتيجية» مع منافسين مزعومين، وروابط أخرى. يطلبون، ويتلقون، دعماً هاماً من القوى الكبرى، التي يرمون عليها «الظل» الذي يُدعى بـ «السياسة»، إذا استعرنا مثل جون ديوي، مانحين أهمية، ليست، بالقليلة لمخاوف جون

21. مسح الأعمال الحالية (واشنطن دي سي) وزارة التجارة، كانون الأول، 1996.

22. مورتون جي. هورويتز، تعديل القانون الأمريكي 1870 ـ 1960، أوكسفورد، 1992.

ماديسون، قبل 200 عام، من أن القوى الكبرى يمكن أن تدمر تجربة الحكم الديموقراطي من خلال تحولها «الفوري إلى أدواتها، وطغاتها». وبينما يلحون على الدول الكبرى كي تصبح أدوات لهم، فهم ينشدون، بشكل طبيعي، عزل الساحة العامة عن الآخرين، وهذه هي العقيدة الأساسية «لليبرالية الجديدة». وعبر ديفد روكفيلر عن الفرضية الأساسية جيداً، حين علق على الميل إلى «التقليل من دور الحكومة». وهذا «شيء يفضله رجال الأعمال»، كما قال، «لكن الوجه الآخر لتلك العملة هو أنه يجب أن يحل أحد ما مكان الحكومة، ويبدو العمل بالنسبة لي وحدة منطقية للقيام بذلك. وأعتقد أن كثيراً من رجال الأعمال لم يتطلعوا إلى هذا الأمر، أو قالوا: إنه من مسؤولية شخص آخر، وليس من مسؤوليتي»[23].

وبشكل حاسم، ليس من مسؤولية الجماهير. إن الخطأ الكبير للحكومة هو أنها، وإلى درجة ما، مسؤولة أمام الجماهير، وتقدم بعض المداخل للمشاركة الجماهيرية. ويتم التغلب على الخطأ حين تُنقل المسؤولية إلى أيدي كيانات غير أخلاقية، تمتلك سلطة ضخمة، ومُنحت حقوق الأشخاص، وقادرة على التخطيط، واتخاذ القرار بمعزل عن الجماهير المزعجة.

23. «البحث عن قيادة جديدة»، نيوزويك إنترناشيونال، 1 شباط، 1999.

وتحاول المبادرات السياسية الحالية أن توسع حقوق «الأشخاص القانونيين الجمعيين» إلى ما وراء حقوق الأشخاص الذين من لحم ودم بكثير. وهذه سمات رئيسية لاتفاقيات تجارية مثل نافتا، والاتفاقية متعددة الأطراف حول الاستثمار، التي أخرجت عن مسارها بضغط من الجماهير، ولكن من المؤكد أنه سيعاد تأسيسها في شكل أكثر خفاء[24].

وتمنح هذه الاتفاقيات طغاة الشركات حقوق «المعاملة القومية»، التي لا يتمتع بها الأشخاص بالمعنى التقليدي. تستطيع جنرال موتورز أن تطلب «معاملة قومية» في المكسيك، لكن المكسيكيين الذين من لحم ودم سيكونون أعقل من أن يطلبوا «معاملة قومية» شمال الحدود. وتستطيع الشركات أيضاً، (وبفعالية)، أن تحاكم الدول القومية إذا قامت «بنزع الملكية»: ويُفسر هذا كفشل في تلبية طلبهم حول مداخل مجانية إلى الثروات والأسواق.

وحتى بدون هبة شكلية كهذه لحقوق فائقة للعادة، وفي انتهاك فظيع للمبادئ الليبرالية الكلاسيكية، يولد شيء ما مشابه من دور هذه الكيانات الجماعية كـ«أدوات وطغاة» حكومة، وأسياد أنظمة عقائدية. أحد الأمثلة الموضحة هو المادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تقول: «لا أحد يجب أن

24. حول سجل اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف MAI المثير انظر: تحقيق الفائدة على حساب الناس، من تأليفي.

يُجرد، بشكل اعتباطي، من ملكيته». في العالم الحقيقي، «الأشخاص» الذين حقوقهم مؤمنة، بشكل بارز، هم الكيانات الجمعية، بمقتضى عقيدة، شكلت في الأعوام نفسها التي صيغ فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يؤكد على حق «تعويض سوي، وفعال، وعاجل» للملكية المنتزعة بـ «قيمة سوق عادلة»، كما يحدد أولئك الذين هم في موقع يسمح لهم بفرض إرادتهم. والصيغة، التي نُسبتْ إلى وزير خارجية روزفلت، كوردل هول، سميتْ «الحد الدولي الأدنى من التحضر»، في الاتفاقيات المحترمة للقانون الدولي[25].

ويمكن أن تبدو معايير تطبيق الصيغة متناقضة ظاهرياً، ولكنها ليست هكذا حين تؤخذ في الحسبان عوامل عالمية واقعية. إن الصيغة هي أساس حرب الأمم المتحدة الاقتصادية ضد كوبا طوال أربعين عاماً، وبررتها التهمة الموجهة إلى كوبا بأنها لم تحقق هذا «الحد الأدنى من التحضر». ولا تنطبق الصيغة، بأية حال، على المستثمرين الأمريكيين، وعلى الحكومة الأمريكية، الذين استولوا على الملكيات عند منعطف القرن، حين كانت كوبا تحت الاحتلال العسكري الأمريكي. ولا تنطبق أيضاً على الحكومة الأمريكية، والقوات الخاصة، التي نهبت الممتلكات الأسبانية، والبريطانية، في كوبا، والفلبين

25. آلان ستوري، «الملكية في القانون الدولي»، جورنال أوف بوليتيكال فيلوسوفي، 1998.

في الوقت نفسه: مثلاً، شركة سكك الحديد، مانيلا، التي تملكها أسبانيا. وبعد الغزو الدموي للفلبين، ألغت الولايات المتحدة الامتيازات الأسبانية لأن «بواعث إمبريالية أسبانية كانت وراءها»، على عكس الممتلكات الأمريكية التي أممتها كوبا حين استقل الكوبيون أخيراً في 1959.

ولا تنطبق الصيغة كذلك على تأسيس الولايات المتحدة، التي استفادت من الهيمنة على الأملاك البريطانية، وممتلكات الموالين، الذين كان عددهم كبيراً كعدد المتمردين في الحرب الأهلية، من خلال تدخل خارجي يُعرف الآن بـ «الثورة الأمريكية». وجنت ولاية نيويورك وحدها ما يقارب أربعة ملايين دولار من الاستيلاء على أملاك الموالين، وكان هذا مبلغاً محترماً في تلك الأيام. بالمقارنة، لا تنطبق الصيغة على نيكاراغوا. فالولايات المتحدة أجبرت نيكاراغوا على سحب طلبها للتعويضات التي حكمت بها محكمة العدل الدولية، وبعد أن استسلمت نيكاراغوا على كل الجبهات، صوت مجلس الشيوخ بغالبية 94 صوتاً مقابل 4 على حظر أية مساعدة إلى أن تلبي نيكاراغوا الحد الدولي الأدنى من التحضر: معيدة، أو مقدمة ما حددته واشنطن بأنه تعويض ملائم من أجل ملكيات مواطنين أمريكيين تم الاستيلاء عليها حين سقط سوموزا، وأرصدة المشاركين في جرائم الطاغية، والذي كان مفضلاً من قبل الأمريكيين لوقت طويل، وبينها أرصدة المنفيين

النيكاراغويين الأغنياء، والذين هم مواطنون أمريكيون على نحو ارتجاعي.

قال شاعر مشهور من القرن السابع عشر: إن القوانين، والأدوات الأخرى، هي «شباك عنكبوت»، يتم اصطياد الذباب الصغير بسرعة/ بينما يفلت الذباب الكبير»[26]. بعض الأشياء تتغير، وبعض الأشياء الأخرى تستمر.

حق الحصول على المعلومات

إن الأشخاص الجمعيين الخالدين قادرون، بسهولة، على الهيمنة على المعلومات، والأنظمة العقائدية. ذلك أن ثروتهم، وسلطتهم، تسمحان لهم بوضع إطار يعمل النظام السياسي في داخله، لكن هذه الضوابط صارت أكثر مباشرة، وذلك بعد أحكام أصدرتها المحكمة العليا تعرّف المال بأنه شكل من أشكال التعبير. والمثال الموضح لذلك هو انتخابات 1998. إذ تجاوز 95٪ من المرشحين الرابحين منافسيهم بالإنفاق. وتجاوزت إسهامات قطاع الأعمال إسهامات العمال بنسبة 12 إلى 1؛ أما الإسهامات الفردية فقد حُرِّفتْ بحدة[27]. ومن خلال

26. كريستوفر هيل، حرية ضد القانون، بنغوين 1996.
27. مركز سياسة الرد، مذكور في دولارات وعقل، كانون الثاني ـ شباط، 1999.

وسائل كهذه، يقوم جزء صغير من السكان باختيار المرشحين بشكل فعال. وهذه التطورات هي، بالتأكيد، ليست دون صلة بالريبية المتزايدة حول الحكومة، وبعدم الرغبة حتى بالتصويت. وينبغي التنويه إلى أن هذه النتائج شجع عليها، ورحب بها، الأشخاص الخالدون، ووسائل إعلامهم، ووكلاؤهم الآخرون، الذين بذلوا جهوداً جبارة لزراعة الاعتقاد بأن الحكومة عدو يجب أن يُكره، ويُخشى منه، وليست أداة قوية للسيادة الشعبية.

إن تحقق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعتمد، بشكل حاسم، على الحقوق المعبر عنها في المادتين 19 و21: «الحصول على المعلومات، والأفكار، ومنحها من خلال أية وسائل إعلام»، ولعب دور في «الانتخابات الحقيقية» يضمن أن «إرادة الشعب يجب أن تكون أساس سلطة الحكومة». لقد فهم الأقوياء أهمية تقييد حقوق الكلام الحر، والمشاركة الديموقراطية جيداً. هناك تاريخ غني، لكن المشكلات اكتسبت أهمية زائدة في هذا القرن، حين «وعدت الجماهير أن تصبح ملكاً»، وهذا اتجاه خطير يمكن عكسه، كما قيل، بطرق جديدة من الدعاية، التي تمكن «الأقليات الذكية... من قولبة ذهن الجماهير... وتنظيم الذهن العام بصرامة من كافة النواحي، كما ينظم الجيش أجساد جنوده». ويصادف أنني أقتبس كلام مؤسس صناعة العلاقات العامة الحديثة، ليبرالي البرنامج الجديد المحترم، إدوارد بيرنيز، لكن الإدراك عادي، وعبر عنه بوضوح

المفكرون والأكاديميون الجماهيريون التقدميون البارزون، سوية مع قادة الأعمال[28].

لأسباب كهذه، إن وسائل الإعلام، والأنظمة التربوية، هي ميدان متواصل للصراع. وعُرف لوقت طويل أن سلطة الدولة ليست الشكل الوحيد من التدخل في الحق الأساسي لـ«تلقي المعلومات والأفكار، ومنحها»، وفي الديموقراطيات الصناعية، هذا الشكل بعيد عن الشكل الأكثر أهمية، وهذه مسائل ناقشها جون ديوي وجورج أورويل، هذا إذا ذكرنا مثالين بارزين. في 1946، حذرت لجنة هتشينز لحرية الصحافة، المحترمة، من أن «الوكالات الخاصة، التي تسيطر على وسائل الإعلام الجماهيرية الكبيرة»، تشكل تهديداً أساسياً لحرية الصحافة، وذلك من خلال قدرتها على فرض «بيئة من المعتقدات المفبركة»، و«التحيز كمشروع تجاري»، بتأثير من المعلنين، والمالكين. واعترفت المفوضية الأوروبية لحقوق

28. بيرنيز، دعاية (ليفرايت، 1928). انظر: أليكس كاري، تخليص الديموقراطية من المجازفة، مطبعة جامعة نيوساوث ويلز، 1995، ومطبعة جامعة إلينوى، 1997؛ إليزابيث فونز. وولف، بيع المشروع الحر: هجوم التجارة على العمل والليبرالية، 1945 ـ 1960، مطبعة جامعة إلينوي، 1995؛ ستوارت أوين: تاريخ اجتماعي للغزل، بيسك بوكس، 1996. حول السياق العام، انظر مقالتي: المفكرون والدولة، التي أعيد نشرها في نحو حرب باردة جديدة، (بانثيون، 1982)، و«القوة والرأي»، التي أعيد نشرها في ردع الديموقراطية.

الإنسان بأن «التركيز المفرط للصحافة» يشكل خرقاً للحقوق التي تضمنها المادة 19، التي تدعو الدول إلى منع انتهاكات كهذه، وهذا موقف ناصرته مؤخراً منظمة هيومان رايتس ووتش لحقوق الإنسان[29].

وللأسباب عينها، حاول عالم الأعمال أن يضمن سيطرة الوكالات الخاصة على الإعلام، وبهذا تتمكن من حصر التفكير بـ«المعتقدات المصنعة». وهي تحاول أيضاً أن «تلغي عادات العصور»، من خلال خلق «تصورات جديدة عن المكسب الفردي، ورغبة الجماعة»، كما يشرح قادة العمل، «وتحضر الناس كي يدركوا حاجاتهم في ضوء استهلاك السلع، وليس نوعية الحياة والعمل، وأن يتخلوا عن أية فكرة حول «المشاركة في القرارات، التي غالباً ما تعدل طريقتهم في الحياة»، كما قال متطرفو الفاتيكان. إن قيام بضع شركات عملاقة بالسيطرة على وسائل الإعلام هو إسهام في هذه الغاية. تسارع التركيز، ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى التحرير الحديث للقيود، الذي يزيل حتى الحماية المتبقية للمصلحة العامة. ويتحدث بين باجديكيان، في آخر طبعة من دراسته، المتيسرة، للموضوع،

29. لجنة هتشينز في اقتباس ويليم بريستون، إدوارد هيرمان، وهربرت شيلر، الأمل والحماقة: الولايات المتحدة واليونيسكو 1945. 1985، مطبعة جامعة مينيسوتا، 1989. هيومان رايتس ووتش، حدود التسامح: حرية التعبير والجدل العام في تشيلي، تشرين الثاني، 1998.

عن تراجع في عدد الشركات المسيطرة من 50 في 1984 إلى 10 اليوم: هي إمبراطوريات ضخمة مثل ديزني وجنرال إلكتريك، رغم أن الطيف اتسع مع دخول روبرت مردوك[30].

ويدرس باجديكيان «التلاعب بالأنباء، الأكثر وضوحاً، من أجل تحقيق الأهداف المالية الأخرى للمالكين»، مع أهداف المعلنين، لضمان «تعزيز النزعة المحافظة، والقيم المتعلقة بالشركات»، وبشكل حاسم، «الاستهلاك المادي»، الذي «تعد فيه الجوانب السلبية المؤثرة على الآخرين دون أهمية». وسرّع من تلك العملية أيضاً ازدهار الاندماج/الكسب، الذي «عزز دولارات الإعلانات في أيدي عدد متقلص من المسوقين»، كما تقول وول ستريت جورنال في مقالة رئيسية، تصف فيها كيف «يستعرض المعلنون عضلاتهم «كي يضمنوا أن المحررين «تلقوا الرسالة» عن المحتوى المسموح، ولكن دون «محاولة الاعتداء على أمانتهم التحريرية»، كما أكد مدير رئيسي لوكالة إعلان كبرى للصحيفة نفسها[31].

يستهدف الهجوم الكبير لأطفال الصغار، ويتسع كي ينظم

30. ستيوارت أوين، قادة الوعي: الإعلانات والجذور الاجتماعية للثقافة الاستهلاكية، (مجرو هيل، 1976؛ باجديكيان، احتكار الإعلام ـ طبعة خامسة، بيكون، 1997).

31. بروس كنيشت، «معلنو المجلات يطلبون انتباهاً أولياً إلى المقالات العدائية»، وول ستريت جورنال، 30 نيسان، 1997.

أذهان الآخرين، ومواقفهم. ويجب توسيع التوجيهات على نطاق عالمي، ويجب أن تشمل وسائل الإعلام الجديدة، التي ابتكرت، بشكل كبير، داخل قطاع الاقتصاد الصناعي الضخم، التابع للدولة. وتشير دراسة أكاديمية حديثة إلى أن الولايات المتحدة، كدولة متطورة، اتخذت «احتياطات كثيرة... كي تضمن بقاء صناعة الاتصالات عن بعد في أيد أمريكية»؛ ولكن بعد إنجاز هيمنة كونية، بفضل تدخل الدولة الحاسم، تتطلب الصناعة الآن أن يفتح جميع الآخرين أنفسهم «للمنافسة الحرة»، بحيث يتم إلغاء المادة 19 في كافة أنحاء العالم[32].

وانكشف التمسك بهذا المبدأ، بوضوح فائق للعادة، حين درست اليونيسكو مقترحات لدمقرطة نظام الإعلام الدولي للسماح بمدخل ما إلى الغالبية الكبرى لسكان العالم. لكن الحكومة الأمريكية، ووسائل الإعلام، شجبت اليونيسكو بشدة بطوفان مؤثر من الخداع والأكاذيب، التي لا تُصحح، والتي تكررت دون تغيير بعد التفنيد، والذي نادراً ما سُمح بالتعبير عنه. وعلق مؤرخ أكاديمي للعلاقة بين الولايات المتحدة واليونيسكو قائلاً: «إن المفارقة المذهلة لهذا الإنجاز، هو أن الولايات المتحدة، بعد أن برهنت أنه لا توجد سوق حرة للأفكار، هاجمت اليونيسكو من أجل تخطيطها

32. دان شيلر، الرأسمالية الرقمية (إم آي تي برس، 1999).

لتدميره». ونشرت مطبعة جامعية دراسة مفصلة لخداع الحكومة، ووسائل الإعلام، بيد أنه تم تجاهلها أيضاً. ويقدم هذا التاريخ معلومات كثيرة عن المواقف تجاه المبادئ الأساسية للحرية، والديموقراطية[33].

إن التحكم بالانترنت هو «الموضوع الساخن» حالياً. فالانترنت، والويب، تم تطويرهما، بشكل رئيسي، في قطاع الدولة لحوالي ثلاثين عاماً تقريباً، وأدخلا إلى عالم التجارة رغم إرادة ثلثي السكان، ويعدهما عالم الأعمال «المنصة الرئيسية لنشاطات العمل في الحسابات، والاتصالات، والتجارة»، و«كأضخم، وأعمق، وأسرع، وآمن سوق في العالم»، ليس للسلع فحسب، وإنما أيضاً «لبيع» الأفكار، والمواقف. ومن المتوقع منهما أن تقدما فوائد ضخمة، بالإضافة إلى وسائل جديدة لدفع مهمة تحضير المواقف، والإيمان إلى الأمام، إذا تم وضعهما تحت سيطرة الشركات، والرقابة التجارية، أي إذا كان بالإمكان أخذهما من الجمهور، مالك موجات الهواء، والفضاء السبراني، بقوة القانون، وتحويلهما إلى حفنة من «الأشخاص» الجمعيين، الخالدين، وغير المسؤولين، الذين يتمتعون بقوة عالمية فائقة للعادة. وعلق صحفي مختص بالتجارة قائلاً: إن الهدف الرئيسي هو «تحويل الويب، التي

33. بريستون، بريستون مع آخرين، الأمل والحماقة.

كانت انتقائية مرة، إلى آلة تسويق مطلقة، تعمل 24 ساعة»[34].

وتم اختراع برامج وتقنيات جديدة لتوجيه هذا الإبداع الجماهيري إلى التجارة، واللهو، ونشاطات أخرى آمنة، تدمر الشخصية، «التي كانت اصطفائية مرة»، والتي قدمت طريقة للهرب من القيود العقائدية، وبناء قوة جماهيرية مضادة للقوة المتمركزة، وأحياناً إلى تأثير معتبر. وكتب أخصائي أكاديمي أسترالي زائر أن الانترنت في اندونيسيا «برهن أنه مرسل من الله» للاتصال، و«تعبئة النشاط السياسي والثقافي»، وحقق نتائج لم ترحب بها النخب المحلية، وأيضاً المستفيدون الأجانب وداعمو النظام المُهدد، الفائق للعادة في فساده ووحشيته. ومن الأمثلة الأخرى المهمة هو نجاح القواعد، ومنظمات المصلحة العامة، في إفشال محاولة الدولة والشركات لتأسيس اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف، سراً، وهذا إنجاز أثار ما يقارب من الهلع، وحتى الخوف من أنه يمكن أن يصبح «من الأكثر صعوبة القيام بصفقات خلف أبواب مغلقة، وتقديمها من أجل الحصول على الموافقة الروتينية للبرلمانات»، كما حذر دبلوماسيو

34. هربرت شيلر، اللامساواة في المعلومات: الأزمة الاجتماعية المتعمقة في أمريكا (روتلدج، 1996)؛ إدوارد هيرمان وروبرت متشيسني، وسائل الإعلام العالمية (كاسل، 1997)؛ شيلر، الرأسمالية الرقمية؛ مكتشيسني، إعلام غني، ديموقراطية فقيرة، مطبعة جامعة إلينوي، 1999.

التجارة. فالتغلب على هذه المخاطر أولوية كبرى لقادة الأعمال[35].

ويجب أن نتوقع أن القوة الخاصة، و«أدواتها وطغاتها»، سيحاولون ضمان أن الآخرين لا يستطيعون أن يفعلوا أي شيء سوى «متابعة المحاولة رغم أنهم يعرفون أن هذا بلا جدوى». لكن الحكمة الكونفشيوسية هي بالتأكيد مخيفة جداً. فمن الصعب نطق الكلمات بعد هذا القرن المريع، لكن كان هناك تحسن كبير في مظاهر كثيرة من الحياة والوعي الإنساني، أغنى تاريخاً من التقدم الذي تم تحقيقه سابقاً، والبطيء بشكل مؤلم، وغالباً ما يُعكس، ولكنه مع ذلك حقيقي. وخاصة في المجتمعات التي هي أكثر غنى، والتي حققت درجة هامة من الحرية، هناك كثير من الخيارات المتاحة، وبينها تغير مؤسساتي جوهري إن كانت هذه هي الطريقة الصحيحة للمتابعة. ويجب ألا نقبل، بصمت، المعاناة، والظلم المنتشرين حولنا، والاحتمالات، التي ليست ضئيلة، بحدوث كوارث كبيرة إذا واصل المجتمع البشري سيره في مساره الحالي.

---

35. مارشال كلارك، «تطهير الأرض»، تشرين أول ـ كانون أول، 1998. اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف، انظر: تحقيق الربح على حساب الناس.